مجلة جامعة الملك سعود، م٩، العلوم الإدارية (٢)، ص ص ٣٥١ - ٣٧٦، الرياض (١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م)

مشكلة النخبة في الفكر السياسي الغربي

عبدالله الفهد اللحيدان

أستاذ مساعد، قسم العلوم السياسية - كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية

(قدم للنشر في ١٨/ ٦/ ١٤١٦هـ، وقبل للنشر في ٧/ ١١/ ١٤١٦هـ)

ملخص البحث. خلافًا للانطباع السائد بأن الفكر السياسي الغربي هو فكر ديمقراطي خالص، تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على الاتجاهات النخبوية داخل هذا الفكر. حيث تسلط الضوء على هذه الاتجاهات لدى كل من أفلاطون ومونتسكيو وجون ستيورات ميل، ثم لدى مجموعة من المفكرين الغربيين في العصر الحديث. ثم إن هناك هدفًا آخر لهذه الدراسة وهو تتبع كيف تعامل المفكرون الغربيون مع مشكلة النخبة (أي كيفية السيطرة عليها لضمان عدم تعسفها في استعمال السلطة)، وهنا يظهر تميز الفكر السياسي الغربي بابتكاره لأساليب مختلفة للسيطرة على النخبة.

المقدمة

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على الاتجاهات النخبوية في الفكر السياسي الغربي ثم تبيان كيف تعامل المفكرون الغربيون مع إشكالية النخبة.

والنخبوية في هذه الدراسة تعني ببساطة تلك النظرة التي تعتقد أن القلة هي فقط المؤهلون للحكم، وأن الكثرة يجب أن تخضع لهذا الحكم. إن الحكم يعني عمل السياسات الاسترشادية ووضع القرارات الأساسية للمجتمع. إن مؤهلات القلة النخبوية تختلف من عصر إلى عصر اعتمادًا على العوامل الاجتماعية والاقتصادية لكل فترة تاريخية. إن هذه المؤهلات قد تكون النجاح العسكري، القدرات الإدارية، التعليم الديني، المواهب الأدبية، الروابط العائلية أو خليط من هذه المؤهلات جميعًا.

وعلى أية حال فإن المسؤولية مفترضة في أي نظام نخبوي «إن كل الناس المسؤولين عندهم إحساس بضعفهم أمام الإغراء الشديد والحاجة إلى حماية أنفسهم والآخرين من الإمكانية أنهم قد يخضعون (لإغراء السلطة) . . . إنه من المعترف به لدى النخبويين إنه حتى أفضل الحكام معرض للفساد وإن هؤلاء الذين يخدمون للسلطة يجب أن يمنحوا نوعًا من الحماية» [١ ، ص٢٩] .

آخذين هذه المقدمة البسيطة بعين الاعتبار فإن هدف هذا البحث هو تسليط الضوء على الاتجاهات النخبوية في الفكر السياسي الغربي وإبرازها حتى داخل الاتجاهات الفكرية التي تصف نفسها بأنها «ديمقراطية» ثم تبيان كيف تعامل المفكرون الغربيون مع إشكالية النخبة . أي كيف وفروا الحماية للكثرة من حكم القلة .

أفلاطون

يعتبر أفلاطون أبا الفلسفة السياسية في الغرب ، وآراؤه ومرئياته حول النظام السياسي لها تأثير واضح في الفكر السياسي الغربي .

إن هناك عاملين مهمين في الفكر الأفلاطوني تعاونا على جعل هذا الفكر نخبويًا خالصًا في النظام المثالي «الجمهورية» الأفلاطونية . أولاً هناك الفكرة الأساسية التي تقف خلف فكر أفلاطون «إن الفضيلة هي المعرفة» . إن هذه الفرضية تتضمن إن هناك خيراً موضوعيا يجب التعرف عليه من خلال البحث العقلي أو المنطقي . إن هذا الاعتقاد يؤسس لكل شيء في «الجمهورية» وهو الذي دفع أفلاطون ليضحي بكل معاني السياسة التي لا يمكن إخضاعها لمبدأ الطغيان المستنير [٢ ، ص٤١] .

إن المعرفة التي عنى بها أفلاطون لم تكن ذلك النوع الذي كان يدرس من قبل «السفسطائيين» . إن معرفة السفسطائيين يمكن أن يطلق عليها مجرد «رأي» [٣ ، ص٣٨] . إن ما يهتم به أفلاطون هو معرفة المثل «The Forms» وهو المعرفة الحقيقية لا مجرد الظن . إن معرفة المثل The Forms يمكن الوصول إليها من خلال العمليات العقلية التي يجريها العقل من خلال مقارنة الأشياء المحسوسة مع بعضها البعض للوصول إلى النظام الذي يتخللها جميعًا . إن العقل عندما يعمل فإنه يستخدم أفكاراً مجردة لا يستطيع الحس إدراكها . إن المعرفة هي إدراك لهذه الأفكار وعلاقتها ببعضها البعض .

إنها تبدأ من خلال انعكاسات الانطباعات الحسية وتنتهي بفهم الأشياء التي في كينونتها النهائية مستقلة عن الإحساس [٤، ص٣٤] إن المثل ليست فقط مستقلة عن الإحساس ولكنها كذلك دائمة وغير قابلة للتحول.

إذا كانت قوة المعرفة السفسطائية (مجرد الرأي) كان من الممكن أن تسبب كل هذه المآسي للديمقراطية الإثينية فإن المعرفة الحقيقية من الممكن أن تعمل العكس تمامًا. لقد اعتقد أفلاطون بحق إنه فقط الفلاسفة عندهم القدرة على الوصول إلى هذه المعرفة الحقيقية «معرفة المثل».

أما الفكرة الأخرى التي أدت إلى نخبوية أفلاطون فهي التخصص. لقد اعتقد أفلاطون أن ارتباط الناس مع بعضهم البعض في المجتمع يعتمد على حاجات متبادلة ينتج عنها تبادل السلع والخدمات. وبهذا فإن ادعاء الفلاسفة للسلطة هو مجرد قيام بدورهم في هذا المشروع التعاوني «المجتمع». وبما أن تقسيم العمل ضروري لنجاح المجتمع فإن هذا قاد أفلاطون لتحديد ثلاث مهمات أساسية للمجتمع وتقسيم المجتمع على أساسها إلى ثلاث طبقات، أهمها هي طبقة الحكام والفلاسفة، أما ثاني الطبقات فهي الحراس، والثالثة هي المهنيين. وهذه الطبقات الثلاث تقابل الحاجات الاجتماعية الثلاث: للحكم وللحماية ولإشباع الحاجات المادية. ويقابل هذه أيضًا فضائل الحكمة للحاكم ـ الفيلسوف والشجاعة للحراس والعفة والانضباط للحرفيين. والفضيلة العامة «العدالة» والتي تتحقق عندما يقوم كل فرد بعمل ما يتقنه ويناسب قدراته. إن الرجال المختلفين لهم قدرات مختلفة ولهذا فإن هناك أنواعًا من الأعمال يتقنونها أكثر من الآخرين. إنهم كذلك يصبحون أكثر مهارة عندما يستمرون في الأعمال التي تناسب طبيعتهم. «إننا يجب أن نستدل هذا إن كل الأشياء من الممكن إنتاجها بشكل أكبر وأسهل وبجودة أعلى عندما يقوم كل إنسان بعمل شيء واحد مناسب لقدراته الطبيعية وعندما يعمله في الوقت المناسب ويترك الأشياء الأخرى» [٢، ص٥٠].

وبهذا نكون قد أوضحنا أن أفلاطون هو نخبويّا خالصًا. فقط القلة التي تحمل المعرفة الحقيقية «معرفة المثل» والخير المطلق هم المؤهلون للحكم. وفضيلة الكثرة هي الخضوع والطاعة لهذه النخبة العليا. ولكن ماذا فعل أفلاطون لحماية الكثرة من حكم القلة. أو للتأكد من أن القلة تحكم لمصلحة الكثرة وليس لمصلحتهم الضيقة. أي كيف

تفاعل أفلاطون مع إشكالية النخبة. لقد وفر أفلاطون هذا من خلال ثلاث طرق وهي:

١ ـ التعليم

لقد اعتقد أفلاطون أن الدولة أولاً وقبل كل شيء هي مؤسسة تربوية. إذا كانت الفضيلة هي المعرفة فإنها من الممكن أن تعلم، وبهذا فإن النظام التعليمي الإجباري ينقسم إلى جزأين أساسيين. التعليم الإبتدائي والذي يضم تدريب الصغار حتى عمر عشرين، والتعليم العالي لهؤلاء المختارين ليكونوا أعضاء الفئتين الحاكمتين الحراس والحكام من عمر ٢٠-٣٥. والتعليم الابتدائي ينقسم إلى قسمين رئيسيين الرياضة لتمرين الجسم والموسيقى لتمرين العقل، والمقصود بالموسيقى هو دراسة أفضل الشعر وكذلك الغناء والعزف. أما الرياضة فإنها كذلك لتمرين العقل من خلال الجسم. إن المقصود بها هو تعليم الصفات الجندية مثل التحكم بالنفس والشجاعة. إنها مرونة جسمية محكومة باللباقة واللطافة كما يعرفها أفلاطون [٢، ص٦١].

فقط الطلاب المختارون الذين يجتازون أصعب الامتحانات هم الذين يمنحون فرصة إكمال الدراسة في المرحلة العليا لطبقتي الحراس والحكام.

وفي هذه المرحلة يقدم أفلاطون لهم منهجًا دراسيًا لمدة عشر سنوات لدراسة الرياضيات البحتة لتنمية قدراتهم للتعليل المجرد. إن موضوعات الرياضيات مستقلة عن العالم المادي، إنها فكر خالص، وهذا هو المطلوب لشخص يريد أن يدرك «معرفة المثل» The Forms. إن الذين يجتازون هذه المرحلة هم الذين يكملون تعليمهم للمرحلة النهائية، أما الذين لا يجتازون فإنهم يصبحون من طبقة الحراس.

المرحلة التعليمية النهائية تضم خمس سنوات من التعليم الديالكتيكي وهذه التي تقود الروح إلى عالم المثل وباتجاه فكرة الخير نفسها. ثم يتبع ذلك فترة خمس عشرة سنة من الخدمة المدنية في مناصب صغيرة في خدمة النظام السياسي. وبذلك فإن القلة القليلة جداً التي أبدعت في مجال الفكر والعمل التطبيقي ستجد نفسها مستعدة لمعرفة الخير المطلق. ثم بعد هذه التجربة الأخلاقية والفكرية الطويلة يأخذ الحكام الفلاسفة مقاعدهم في المجلس التشريعي ويضعون القوانين والأعراف التي ستقود المجتمع لإدراك الحق والخير [٤، ص٤٦].

بالإضافة إلى تنمية الأرواح والعقول فإن تعليم الحكام يؤكد إنهم لن يتعسفوا في

استعمال السلطة. وبسبب من السلطة غير المحدودة التي سيمتلكون فإن اختيارهم يجب أن يكون ضمن أصعب المعايير. وبعد اختبارات صعبة فإن الحكام يختارون من ضمن طبقة الحراس. إنه لا بد من اختبارهم في كل المجالات وبشمولية أكثر من اختبار «الذهب بالنار» كما عبر عن ذلك أفلاطون نفسه في الكتاب الخامس فإنه يريد الحاكم أن يمتلك طبيعة الهية وإن أرواحهم بطبيعتها متجانسة مع المثل. إن الفيلسوف يصبح الموضوع لحبه العقلي «المثل» The Forms «إن له هيئة الهية ومنظم بأقصى الدرجات التي يستطيع الإنسان الوصول إليها» [٥، ص١٣٩]. ولأن كل رغباته مركزة على معرفة المثل فإن الفيلسوف حر من هذه الشهوات المسؤولة عن الظلم «لا تستغربوا إن هؤلاء الذين وصلوا لهذه النقطة ليسوا مهتمين بالشؤون البشرية العادية، إن أرواحهم دائمًا ترفعهم إلى الأعلى ليمضوا أوقاتهم في ذلك العالم الذهبي» [٥، ص١٣٩]، إن مثل هؤلاء الكائنات من الممكن الوثوق بهم لاستعمال سلطتهم بحكمة وحسن تصرف لقيادة مواطنيهم لاكتشاف الوصول إلى الخير [٥، ص١٣٩].

٢ ـ القيود على الملكية

إنه حتى في أصغر المدن فإن هناك كما يقول أفلاطون مدينتين، واحدة للأغنياء وأخرى للفقراء، في حرب أبدية ضد بعضهما البعض. لقد كانت هذه النقطة أساسية جدًا لأفلاطون لدرجة أنه لم يجد علاجًا للتفرق السائد في أثينا إلا إذا كان هناك تغيير جذري في مؤسسة الملكية الخاصة [٢، ص٤٥] ولعلاج طمع الحكام فإن أقصر وأفضل الطرق هو إنكار حق الملكية عنهم. إن إخلاصهم وتعاونهم في عملهم المدني لا يقبل أي منافس آخر. إن هذا أيضًا سيضمن عدم تحلل النخبة الحاكمة نتيجة للتنافس على الملكية ويضمن وحدة النخبة الحاكمة.

إن ظروف معيشة طبقة الحراس والحاكم موصوفة بإحكام في نهاية الكتاب الثاني. إنهم سيعيشون مثل الجنود في مخيمات مثل الجمهور العادي. إنهم سيكونون أقرب لمعيشة المرتزقة من عيشة حكام الدولة. إنهم لن يمنحوا حق الملكية الخاصة إلا في أضيق الحدود الضرورية جدًا. إنهم ممنوعون تمامًا من تملك الذهب والفضة. إن كل الملكية الحقيقية في الدولة، وهذا يضم الأرض، ستكون مملوكة لطبقة المهنيين. أما طبقة

الحراس والحكام فإنها ستعيش من خلال ضرائب سنوية تفرض على طبقة المهنيين ويتلقاها الحراس والحكام كرواتب [٥، ص١٤١].

٣ ـ القيود على العائلة

بالإضافة إلى حرمان الطبقة الحاكمة من حق الملكية لضمان عدم استخدام سلطتهم لجمع المزيد من الثروات وكذلك لضمان الالتحام داخل النخبة الحاكمة من خلال إلغاء إحدى عوامل النزاع داخلها أي الملكية الخاصة. بالإضافة إلى ذلك فإن أفلاطون منع طبقة الحاكم والحراس من حق تكوين عائلة. إن حب الزوجة والأطفال قد يؤثر على عمل الحكام والحراس. إنها قد تؤثر على فضيلة الحكمة لدى الحكام والفلاسفة. إنهم قد يميلون لصنع بعض القرارات لضمان مصلحة زوجاتهم أو ذرياتهم. إنها أيضًا قد تجعل الحراس أقل شجاعة في الحروب، إنه قد يفضل البقاء على قيد الحياة من أجل زوجته وأطفاله. لذا فإن النشاطات الجنسية في طبقة الحكام والحراس وكذلك عملية التناسل يجب التحكم بها بإتقان.

إن زيجات مؤقتة من أجل التناسل ستنظم وتعلن من خلال احتفالات زواج عامة. إن عدد الزيجات الذي ينظم كل سنة يقرر من قبل الحكام، آخذين بعين الاعتبار عدد سكان المدينة. وفي كل الزواجات سيعتقد الأزواج أنهم هم الذين اختاروا زوجاتهم، لكن في الحقيقة فإنه يجب على الحكام أن يتأكدوا أن أفضل الرجال سيتزوج أفضل النساء. وبهذا فإن أولئك الذين لا يحالفهم الحظ سيلومون الحظ لا الحكومة. إن الذرية الناتجة من مثل هذا الزواج المؤقت ستوضع في حضانات عامة مع أخذ الخطوات اللازمة لكي لا يتعرف أحد على أطفالهم.

إن التناسل يجب أن يحصر في الأعمار من ٢٠ حتى ٤٠ للنساء و ٣٠-٥٠ للرجال [٥، ص١٤٦]. إن هذا التنظيم للنشاطات الجنسية أيضًا سيقوي من التلاحم الحاصل داخل النخبة الحاكمة «الحراس والحكام» حيث إنهم سيشعرون أنهم كعائلة واحدة «إنه قد يعتبر كل من يقابل في المخيمات أخ أو أخت، أو أب أو أم، ابن أو بنت، أحفاد أو أجداد» [٦، ص١٦٥].

ملاحظات على نخبوية أفلاطون

١ ـ بينما يضع أفلاطون العديد من القيود لضمان أن النخبة تحكم لمصلحة الأكثرية وأن النخبة لا تتنازع على القوة والسلطة، يكتفي بخرافة المعادن التي ينبغي تلقينها للناس في المراحل التعليمية الأولى لإقناع الأكثرية بالخضوع لحكم الأقلية (خرافة المعادن تقول إن الناس خلقوا من معادن ثلاثة الذهب والفضة والبرونز تتناسب والتقسيم الطبقي للمجتمع إلى ثلاث طبقات)، وهذا يعكس وجهة نظر أفلاطون للجماهير وإنها من السهولة إقناعها وقيادتها.

٢ ـ تدوير النخبة أو قدرة أبناء الطبقات الدنيا بالصعود لأعلى، أو إمكانية أن يحظى أبوين برونزيين على طفل ذهبي، لم تحظ بتنظير كاف من قبل أفلاطون. بينما يقبل أفلاطون إمكانية ذلك إلا أنه لم يوضح كيف سيكشف مثل هذا الطفل ثم كيف سيدرب ويعلم. لقد ترك أفلاطون هذه النقطة بدون توضيح كاف.

٣ ـ إن اهتمام أفلاطون بقضية الارتباطات العائلية، وكيفً أنه يجب إلغاء العائلة للطبقة الحاكمة فريدة من نوعها. إن مفكرًا سياسيًا غربيًا آخر هو لينين لم يضع مثل هذه الشروط على الطليعة الحزبية التي ستقود البروليتاريا إلى المرحلة الشيوعية. لقد كان من نتيجة هذا أن أصبح ٦٥٪ من طبقة الإداريين في الاتحاد السوفيتي السابق لهم أبناء في الطبقة نفسها!! [٧، ص٧٣، ٧٤].

٤ ـ لقد وجه أرسطو مجموعة من الانتقادات المهمة إلى آراء أفلاطون في شيوعية الملكية والعائلة لكنها ليست موضوع دراستنا هنا. ويمكن الإطلاع عليها في كتاب الدكتورة حورية توفيق مجاهد «الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده» [٨، ص ص٨٢-٨٤].

مونتسكيو

«النخبوية الديمقراطية» هي أفضل طريقة لوصف فكر مونتسكيو (انظر لاحقًا في هذه الدراسة). فبينما إن فكره يعتبر جزءًا مهما من الفكر الديمقراطي فإنه كان أيضًا مهتما بشيئين آخرين: ١ ـ عدم الإضرار بالارستقراطية وضمان حقوقها. ٢ ـ خطر ما أسماه «بالعدالة المفرطة.

لقد وصف مونتسكيو في أهم كتاباته «كتاب روح القوانين» الأسس التي تقوم عليها الأنواع المختلفة للحكومات. ففي الديمقراطية يجب أن يكون جوهر القوانين هو «العدالة» بين الناس. أما تقسيم الثروات فليس من الضرورة أن يكون عادلاً مطلقًا، بل يجب أن يكون هناك حدود لعدم عدالة توزيع الثروات تحمى من خلال القوانين، أما في الارستقراطية فإن «الوسطية» هي مفتاح الاستقرار. وإذا ما أخذت العدالة إلى حدودها القصوى فإن هذا سيضر بالارستقراطية. إن الارستقراطيين يجب أن يدفعوا الضرائب وأن يكونوا كرماء مع العوام، ولكن لا بد من الاحتفاظ بمكانة خاصة لهم. أما قوانين الملكية فإنها يجب أن تحمي الأسس الأهم للملكية «الشرف»، إنه يجب الحفاظ على حكم الارستقراطية الوراثي مع ما يلحق به من مزايا خاصة للعائلة المالكة [٩، ص٢٧٧، ٢٧٨]. أما في حكم الطغيان فلا بد من الاحتفاظ بجيش ضخم، لأن «القوة» هي المفتاح للحفاظ على الاستقرار. إن جيشًا ضخمًا سيكون عبئًا على الشعب ولكن ضروري لهذا النوع من الحكم. لقد هاجم مونتسكيو هذا النوع الأخير من الحكم كثيرًا واعتبره أسوأ أنواع الحكم واعتبر أن الحكم باستخدام القوة هو حكم فاسد.

إن أفضل أنواع الحكم عند مونتسكيو هو ذلك النوع الذي يضم الخصائص الثلاث للحكومات الديمقراطية والارستقراطية والملكية (مذكرًا بتفضيل أرسطو للحكومة المختلطة كأنسب أشكال الحكومات) وتلك الخصائص هي العدالة، الوسطية والشرف. إن الديمقراطية التي تسمح بالعدالة المفرطة ستكون مجرد انحراف وحرية يساء استعمالها، أما تلك التي لا تقدم عدالة كافية فهي حكومة استبدادية. وفي كلتا الحالتين فإن الجمهورية ستفشل. إنه من المهم أن نعرف النوع المناسب من العدالة، إنها ليست العدالة التي كانت موجودة في حالة الطبيعة وفقدت في الحالة المدنية. إن روح العدالة التي يجب أن تسود هي تلك العدالة التي تأخذ بالحسبان الفروق الإنسانية، إنها تلك العدالة التي تمنح أولئك الذين يملكون قدرات أعلى ليحكموا ولكن هذا الحكم يجب أن يكون متوافقًا مع القانون. لقد اعتقد مونتسكيو أنه بينما إن قاعدة الجمهورية يجب أن تكون الناس، فإن «ارستقراطية طبيعية» تتكون من «السادة» ذوي القدرات الخاصة لا بد أن تلعب دورًا خاصًا في الحكومة ولكن يظل الجميع متساوين أمام القانون [٩، ص٢٧٩].

إن ديمقراطية مونتسكيو لا توجب أن يكون جميع المواطنين قادرين على الترشيح للمناصب العامة، ولكن الجميع يشاركون في اختيار من يحتل هذه المناصب. إن اختيار أعضاء المجالس النيابية والقضائية يجب أن يتم بواسطة القرعة من بين المتطوعين لها على ألا يكونوا من الطبقات الفقيرة حيث إن المناصب العامة ستترك بدون مرتبات. أما القادة العسكريون والمدنيون فسيتم اختيارهم بالانتخاب من الجميع. أما الفقراء فليس لهم حق الترشيح لهذه المناصب أيضًا. أما المحاكم الشعبية فإن أعضاءها يتم اختيارهم بواسطة القرعة وهذه مفتوحة لجميع فئات الشعب غني وفقير [١٠، ص٤٧٣].

وبهذا نكون قد أوضحنا نخبوية مونتسكيو، فما الضوابط التي يضعها مونتسكيو لضمان عدم التعسف في استعمال السلطة من قبل النخبة الحاكمة.

إن الجزء الأكثر شهرة من نظرية مونتسكيو السياسية هو ذلك الجزء الذي يتعامل فيه مع فصل السلطات. في الكتاب الحادي عشر من كتاب روح القوانين وبعنوان «القوانين التي تؤسس الحرية السياسية ذات العلاقة بالدستور» يعرض مونتسكيو اهتماماته بالترتيبات الدستورية التي تضمن درجة كافية من الحرية الفردية وفي الوقت نفسه تضمن سلطة الحكومة. إن ما اهتم به مونتسكيو في هذا البحث هو المشكلة السياسية الأزلية: كيف تضمن أن النخبة لن تتعسف في استخدام السلطة بترتيبات معينة تضمن عدم ضعف النخبة. إن عرضًا مختصرًا للكتاب الحادي عشر سيوضح حل مونتسكيو لهذا.

إن الحرية لا تعني الفوضى، إنه لا بد من وجود القوانين. ولكن القوانين قد تحرم الناس من الحريات. لذا لا بد أن تكون القوانين من النوع المناسب، تمنع فقط التصرفات التي يجب أن تمنع وتترك مساحات واسعة للحرية الفردية، إنه فقط حكومة «وسطية» تستطيع تشريع مثل هذه القوانين، ولكن الوسطية في الحكومات نادرة. «إن التجارب المتكررة تعلمنا أن كل شخص له سلطات سيتجه لاستعمالها بتعسف، وأنه سيعني بزيادة سلطته إلى أقصى حد» [١١، ص١٥٠]. إنه من أجل تأسيس، والمحافظة على حكومة «وسطية» فإن السلطة لا بد أن تراقب من قبل سلطة أخرى. وبما أن جميع الحكومات لا بد أن تقوم بثلاث مهام رئيسية: التشريعية والتنفيذية والقضائية. فإن كل واحدة من هذه الوظائف من المفترض أن تعطى إلى جهاز مختلف من الأشخاص. إن

تركيز جميع هذه السلطات في الجهاز نفسه سوف ينتج عنه اختفاء وسطية الحكومة الضرورية لحماية حقوق الأفراد من تسلط النخبة.

ثم يفصل مونتسكيو في مشروعه. ففيما يتعلق بالجهاز التشريعي فإنه لا بد أن يتكون من فرعين: واحد للعامة، حيث يستطيع جميع الناس، باستثناء أولئك المفقودي الإرادة، أن يشاركوا من خلال التصويت. إن العامة عادة يفتقدون القدرة على لعب دور حيوي في العملية الحكومية ولكنهم قادرين تمامًا على اختيار من يقوم بها [٩، ص٢٨٣]. ثم هناك فرع آخر من الجهاز التشريعي للنبلاء والارستقراطية. حيث إنه في جميع الدول هناك ناس وبسبب من أصل مولدهم أو غناهم أو شرفهم لا بد أن يعطوا مزيدًا من الاعتبار من ذلك الذي يعطى للطبقات الأدنى. إن النبلاء لا بد أن «يعطوا الحق في مراقبة انحرافات الناس، كما أن للناس الحق في معارضة ما يمس حقوقهم» [١١، ص١٥٥].

إن السلطة التنفيذية هي أفضل ما تكون عندما تكون بيد ملك. لوضعها في يد السلطة التشريعية يعني معارضة مبدأ فصل السلطات وبالتالي تخريب وسطية الحكومة الضرورية لعدم تعسف النخبة. إن السلطة التنفيذية يجب أن تراقب السلطة التشريعية والعكس صحيح. وبالنسبة للسلطة التشريعية فإن فرعها الأدنى «فرع العامة» لا بد أن يخضع للانتخابات الدورية. ولكن السلطة التشريعية ليس لها القوة لحل السلطة التنفيذية ولكنها تستطيع البحث والتحري عن مدى تطبيقها للقوانين ولها الحق في معاقبة وزراء الملك الذين لا يقومون بمهامهم كما يجب. أما السلطة التنفيذية فلها الحق في الاعتراض على التشريعات المقترحة.. ولكنها لا تستطيع المشاركة في الجدال الدائر حولها [٩، ص٢٨٣، ٢٨٤].

أما السلطة القضائية فليس من المفترض أن تصبح جهازًا دائمًا. ولكنها تتكون من مجموعة من الأشخاص يختارون من بين العامة. إنها لا بد أن تكون مؤقتة وتجتمع في وقت محدد. إن وظيفة السلطة القضائية هي القضاء وفقًا للقوانين وكذلك حل النزاعات التي قد تنشأ من السلطتين التشريعية والتنفيذية. ولكن مونتسكيو أوضح أن هناك استثناءات لا تستطيع السلطة القضائية الشعبية البث فيها.

لقد اعتقد مونتسكيو بحق إن المحاكم الشعبية لن تعطي الحق وتحكم بالعدالة في

القضاء التي يكون النبلاء «الارستقراطية» طرفًا فيها، لذا فإن قضاياهم يجب أن يحكم فيها من قبل الفرع الأعلى «الارستقراطي» من السلطة التشريعية. إن هذا الجهاز نفسه له الحق في تغيير الأحكام الصادرة من المحاكم الشعبية. كما أن هذا الفرع من السلطة التشريعية له الحق في النظر في قضايا الاتهام الموجهة إلى رجال الدولة والتي قد يكون الفرع الأدنى من السلطة التشريعية (فرع العامة) قد حكم بها [٩، ص٢٨٢].

وبهذا نكون قد أوضحنا طرق مونتسكيو لضمان إن النخبة تحكم لمصلحة الأكثرية وهي:

١ ـ تركيز مونتسكيو على أهمية القوانين والدستور كضامن ضد الطغيان. إن الفرق الوحيد بين الطغيان وأنواع الحكومات الأخرى هو حرص الحكومات غير المستبدة على مراعاة القانون والدستور. ٢ ـ فصل السلطات سيضمن التنافس بين أجزاء النخبة المختلفة ولا يدع أحدها ينفرد بالسلطة. ٣ ـ إن العامة لهم مشاركة ولو محدودة من خلال انتخاب أعضاء النوع الأدنى من السلطة التشريعية.

جون ستيورات ميل

إن الاقتباس أدناه سيوضح أفضل توضيح الاتجاهات النخبوية لدى ميل:

«إن الصعوبة الأكبر في السياسة ستكون ولوقت طويل، كيف يمكن التسوية بين العنصرين الأساسيين للحكومة الجيدة: لخلط القدر الأعظم من ميزة القرار المتميز الصادر من القلة المستنيرة مع أعلى درجة من الأمان الموجهة لهدف وضع هؤلاء القلة مسؤولين للكثرة» [١٢، ص١٠٥].

لقد وجد ميل الحل لهذه الاشكالية في الحكومة التمثيلية أو النيابية. تحتوي هذه الحكومة كما تصورها ميل على ثلاثة مستويات: الناس أو العامة، نوابهم المنتخبين ثم جهاز صنع القرارات والتشريعات. إن الجماهير من العامة لديهم القدرة في التأثير على نوابهم. كما أن عملية الانتخابات تضم المناظرات والمناقشات والنقد وبهذا فهي تثقف الجماهير عن الحكومة النيابية الجيدة. أما النواب المنتخبون فلديهم معرفة أعلى من تلك الموجودة لدى الجماهير ولكنهم لا يملكون على أية حال القدرة على وضع التشريعات المناسبة التي يتطلبها المجتمع الحديث المعقد. لهذا فإن الحاجة إلى جهاز مكون من

الخبراء المدربين الذين سوف يقدمون التشريعات المقترحة إلى النواب المنتخبين. ثم إن للنواب حق مساءلة أعضاء هذا الجهاز، ومناظرتهم ومناقشة كل ما يتعلق بهذا التشريع معهم. ثم بعد ذلك شرح ذلك لجمهور الناخبين وبالتالي تثقيفهم إضافيّا. ثم إن على النواب بعد ذلك التصديق على أو رفض السياسات المعروضة عليهم. كما أن للنواب الحق في إنهاء عضوية بعض الخبراء المختصين مثل إنهم هم أنفسهم عرضة لإنهاء عضويتهم في مجلس النواب من خلال جمهور الناخبين [٩، ص٣٨١].

ويختلف ميل عن التقاليد الفكرية للمدرسة النفعية التي ينتمي إليها. فبينما إنه يقبل المبدأ الأساسي لهذه المدرسة «تحقيق أقصى قدر من السعادة لأكبر عدد ممكن» فإنه يذهب أبعد من ذلك ليفصل بين نوعين من السعادة أو اللذة. فهناك السعادة من النوع الأرقى والأعلى وهناك سعادة دونية. ولكن ولسوء الحظ فإن أغلبية الناس لا تدرك معاني السعادة الراقية ولا يدركون أن منافعهم الذاتية لا يمكن فصلها عن النفع العام. إنهم لا بد أن يدفعوا في اتجاه منفعتهم الحقيقية وصالحهم الدائم [٩، ص٣٨١]. إنه دور المفكرين والمثقفين والمتعلمين لمساعدة العوام لإدراك مصالحهم الحقيقية والراقية. ولكي يستطيع المتعلمون لعب هذا الدور المهم في المجتمع، فإن ميل يقترح وسيلتين: التمثيل النسبي ومنح المثقفين أكثر من صوت في الانتخابات.

من خلال التمثيل النسبي «Proportional representation» فإن كل مجموعة في المجتمع تتحصل على تمثيل داخل البرلمان. وهكذا فإنه على الرغم من أن الرجال المثقفين سيكون مجموعهم أقل وبالتالي تمثيلهم أقل فإن مثل هذا النظام النسبي سيضمن وصول مجموعة منهم إلى البرلمان وبالتالي يضمن أن يكون لهم كلمة مسموعة على أقل تقدير. ثم ومن خلال الوسيلة الأخرى وهي منح المثقفين والمتعلمين أكثر من صوت سيستطيع ميل أن يكثف دور المثقفين والمتعلمين من خلال تكثيرهم عدديّا. أما معيار الثقافة والفكر لدى ميل فقد اقترح عدة معايير من أهمها المهنة التي يزاولها الشخص وحصوله على شهادات ودرجات تعليمية معينة [٤، ص٤٥٧].

ومن خلال هاتين النقطتين أعلاه تتضح نخبوية ميل: (١) فهو يريد حكومة نيابية يلعب فيها الخبراء دورًا خاصًا. إن مهمة ممثلي الشعب ليست التشريع بل الرقابة على عمل جهاز صنع القرار المكونة من الخبراء. (٢) كما أنه يريد من حيث اختيار الطبقة

الحاكمة أنه يجب ألا تترك للغالبية الجاهلة، حيث لا يصح أن تتساوى أصوات الناخبين. بل يجب إعطاء وزن أكبر للكفاءات ورغم أن هذا لا يكفي بسبب التفوق العددي للجماهير الجاهلة فإنه على الأقل سيحصل صوت مسموع للمتعلمين «ويلاحظ البعض في هذا الشأن تناقضًا كبيرًا في رأي ميل فيما يتعلق بالحرية اللصيقة بالفرد حيث إنه في مجال التطبيق وتوضيح شكل الحكومة التمثيلية ركز على التمثيل النسبي والثقل النسبي للكفاءات خاصة المثقفين» [٨، ص٤٦٤]. ولكن من الذي يضمن أن حكومة القلة المستنيرة لن تتعسف في استعمال السلطة، أو بعبارة أخرى، ما هي الضمانات التي يقدمها ميل ليضمن أن تحكم القلة لمصلحة الكثرة؟

إنه لمن المهم أن نعرف في البداية أن ميل قد تبنى في حكومته النيابية مبدأ مونتسكيو في فصل السلطات، وبالتالي ضمان بقاء الأجزاء المختلفة للنخبة تراقب وتوازن بعضها بعضا. كما أن ميل مع السماح لجميع الفئات في المجتمع بالمشاركة بالتصويت universal suffrage، وهذا ما يعطي الناس الحق في إيقاف الحكومة عن التعسف. كما أن ميل يعلق الكثير من الأهمية على دور التعليم كعائق ضد تعسف السلطة وكرمز للحكومة الجيدة. لقد تحدث ميل في كتابه «الحكومة النيابية» عن مسؤولية الحكومة لتشجيع التقدم العقلي والذهني للمجتمع، وهذا التقدم يضم التقدم في الفكر والفضيلة والنشاطات العملية والكفاءة [٤، ص٤٤٥].

إن كل هذه الترتيبات التي ذُكِرَتْ أعلاه: فصل السلطات، مشاركة العامة في التصويت ونشر التعليم ستؤدي إلى إعاقة وضبط النخبة من التعسف في استعمال السلطة. ولكن الجزء الأهم من نظرية ميل فيما يتعلق بضبط النخبة وكذلك فيما يتعلق برؤيته الخاصة «بتقديم الجنس البشري» هي ذلك الجزء الذي تحدث عن حرية التعبير والرأي.

إن فكرة أساسية من أفكار ميل هي إننا نعيش في مجتمع غير كامل، إن وجود نوعين من السعادة راقية ودونية يعبر عن إيمان ميل في مبدأ التقدم. ففي كتابه «عن الحرية» يخبرنا ميل أن النفع الذي يعتبره هو الهدف النهائي لكل الأسئلة الأخلاقية هو ذلك النفع الذي في مصلحة الإنسان ككائن تقدمي. إن هذا يتضمن أن التغيير والديناميكية هي خاصية أساسية في طبيعة الإنسان. إن كلمة «تقدم» التي استخدمها ميل بدلاً من التغير أو الديناميكية تتضمن أن الإنسان ليس فقط يتغير ولكن دائمًا يتغير

للأفضل [٤، ص٤٥١]. ولكن هذه التقدمية لا تتم إلا في إطار من الضبط الاجتماعي social control. فأين يضع ميل الحد من الحرية الفردية والسلطة الاجتماعية. في كتابه عن الحرية On Liberty يقول ميل:

«إن الحد الوحيد الذي تنتهي عنده الحرية، فردية أو جماعية، هو حماية الذات. إن الهدف الوحيد الذي من الممكن استخدام القوة فيه بحق ضد عضو في المجتمع المتمدن ضد إرادته هو عندما يكون ذلك ضروريًا لمنعه من الإضرار بالآخرين» [١٣، ص٢٦٣].

وبهذا فإن ميل يكون قد تبنى مبدأ «الخطر الواضح والقائم» [٩، ص٣٨٣] الذي يقول إن الفرد حر طالما أنه لا يضر بمصالح الآخرين. إن الحكومة والمجتمع ليس لهم الحق في إعاقة حرية الأفراد طالما أنها لا تضر بالآخرين. ولكن بينما إن بعض التصرفات ضارة بشكل واضح ولا بد من تحريمها فإن هناك بعض الاهتمامات البشرية التي لا ينبغي للحكومة التدخل فيها بأي شكل. وهذه تضم بالدرجة الأولى الحيز الداخلي للإنسان أو ضميره. إن حرية الفكر والشعور والحرية المطلقة للرأي هي أشياء لا ينبغي للحكومة التدخل فيها بتاتًا. ثم إن هناك حق الإنسان في التخطيط لحياته بما يناسب شخصيته وكذلك حق الإنسان في أن يجتمع مع الآخرين الذين يشاطرونه الآراء نفسها (حرية التجمع)، وهذه أيضًا لا ينبغي كذلك للحكومة التدخل فيها على الإطلاق وتحت أي ظروف.

ولكن لماذا يجب أن تكون حرية الضمير والتعبير عنه مطلقة؟ أو لا إن هذه الحرية ستعيق، إذا فشلت الوسائل الأخرى، التعسف في استعمال السلطة من قبل النخبة. إنه دور المفكرين والمثقفين الذين من المفروض أن يكون اهتماماتهم بالخير العام، لفضح أي فساد في النخبة وتوعية الجماهير لإعادة النظر فيهم في وقت الانتخابات. ثم ثانيًا فإن هذه الحرية ضرورية لتحقيق التقدم الذي تكلم عنه ميل.

فالبنسبة لميل ليس هناك عقل واحد يستطيع أن يدعي سلطة تملك الحقيقة المطلقة (وهذه نقطة أساسية في الفكر الليبرالي)، إن الآراء السائدة ليست دائمًا تعبر عن الحقيقة الكاملة. إنه لا بد من وجود حرية التعبير على اعتبار أن تصادم الآراء المتعارضة سيكشف عن ملامح الحقيقة. حتي ولو افترضنا أن هناك رأيا واحدًا يمثل الحقيقة المطلقة فإن الطريقة الوحيدة لتأكيده أو نفيه هي الهجوم المستمر عليه [٤، ص٤٥٣]، وحيث إن هذا الإدراك المتدرج للحقيقة المطلقة ضروري لتحقيق التقدم للجنس البشري فإن حرية التعبير لا بد أن تكون مطلقة لضمان الوصول إليه.

لقد اعتبر ميل الإنسان كائنًا تقدميا، ولكنه وبينما إنه لم يقل صراحة إن هناك حقيقة مطلقة من الممكن الوصول إليها (مثلما فعل أفلاطون) فإنه كان مهتمًا جدّا بتوفير الجو الصحي للأفراد للتقدم. إن ميل لم يكن فوضويا، فلقد أراد حكومة نيابية تمارس الضبط الاجتماعي الضروري لتوفير البيئة المناسبة للتقدم. لقد منح دورًا خاصًا للمفكرين والمثقفين في مشروعه معترفًا بدورهم لقيادة الناس نحو اللذات الراقية. ولكنه أصر على أهمية الحرية freedom خصوصًا تلك المتعلقة بالضمير وحرية التعبير عن الآراء كإحدى النقاط المهمة لهدفين أو لا كعائق أمام تعسف النخبة وثانيًا كشرط للتقدم.

النخبوية في الفكر الغربي الحديث

لعل ساينت سايمون Saint Simom (١٧٦٠-١٨٢٥) هو أول من حلل الأصول الرئيسية للنخبة السياسية في العصور الحديثة. لقد نظر سايمون للمجتمع كهرم يقف على رأسه النخبة السياسية. معترفًا بأن النخبة شيء دائم وظاهرة مستمرة فإن سيمون اقترح لإصلاح المجتمع التغيير في النخبة. واعتمادًا عليه فإن العلماء والأدباء والقادة الصناعيين يجب أن يصبحوا حكامًا سياسيين وصناعا للقرارات [١٤، ص١٤٥].

أما هيبولتي تاين Hippolyty Tain (١٨٢٣-١٨٩٣) فقد كان له تأثير مهم. ففي كتابه «النظام القديم» Ancient Regime الذي حلل فيه للثورة الفرنسية (١٧٨٩) كان قد قدم وصفًا دقيقًا وتحليلاً دقيقًا لنخبة محدودة وشرح من خلالها فترة حيوية في حياة النظام السياسي الفرنسي. إن هذه النخبة التي أسماها تاين «الطبقة الحاكمة» أو «الطبقة المتميزة» the privileged class كانت تتكون من الكهنة والنبلاء والملك. لقد أشار تاين إلى عدة أسباب للثورة الفرنسية، ولكنه كان يرى كل هذه الأسباب متعلقة بـ وخاضعة لـ «حركة النخبة» جاعلاً هذه المجموعة المسؤول الأول للتحول الجذري في النظام السياسي والاجتماعي الفرنسي [١٤، ص١٤٦].

على الرغم من الحقيقة في إنه كان وبصفة أساسية محللاً طبقيا، أكثر منه نخبويا، فإن كارل ماركس (١٨١٨-١٨٨٣) كان له تأثير في الكتابات النخبوية. مهتما بالصراع

الطبقي فإن ماركس ركز الاهتمام، ليس فقط على أولئك الذين يحكمون «النخبة» ولكن أيضًا على المحكومين «الجماهير». كما أن هناك ناحية في الفكر السياسي الماركسي، ركزت على التصور الخيالي في أن التقسيم الطبقي سيختفي من المجتمع في نهاية التطور التاريخي ليحل محله مجتمع لا طبقي وبالتالي تنتهي الحاجة إلى صراع الطبقات ووجود الدولة. وبهذا فإن ماركس تصور نهاية النخبوية في المجتمع الشيوعي النهائي. أما في المرحلة الاشتراكية فقد أعطى ماركس دورًا نخبويًا للبلوريتاريا لتمارس نوعًا من الطغيان لقيادة المجتمع إلى المرحلة الشيوعية. لقد لعبت رؤية ماركس «للتقسيم الطبقي» stratification دورًا حيويًا في الفكر النخبوي الحديث [١٤، ص ١٤٦ و ١٤٧].

لقد أضاف المفكر الماركسي جرامشي Gramsci بعدًا جديدًا لتحليل ماركس لكيفية سيطرة النخبة الحاكمة على الأكثرية المحكومة [١٥، ص٢٤٤]. لقد ابتدع جرامشي فكرة السيطرة الثقافية cultural hegemoney التي تمارسها النخبة لفرض سيطرتها على الجماهير بدون استخدام الإكراه واليد الحديدية للدولة. إن قوة النخبة لدى جرامشي لا تستمد من أدوات الإكراه التي تحت تصرفها ولكن من خلال القبول الذي يبديه المحكومون لـ «تصور الحكام للعالم». إن فلسفة الطبقة الحاكمة تنتقل من خلال شبكة معقدة من وسائل التنشئة السياسية لتصبح هي فلسفة المجتمع بأكمله بل لتصبح هي «الحس العام» common sense لهذا المجتمع، أي قبول أخلاقيات وعادات وتقاليد والسلوك المؤسسي للمجتمع الذي يعيشون فيه. إن هذه السيطرة الثقافية ليست جزءًا من مؤامرة. أي إنه لم يجلس أشخاص معينون ليخططوا لإحكام هذه السيطرة. إن الرضا والإجماع يلعبان دورًا حاسمًا في نظر جرامشي. إنه شيء طبيعي أن يكون المثقفون في نظام رأسمالي يسعون لاستمرار هذا النظام واستقراره. لهذا يعتقد جرامشي أن هناك دورًا مهما للمثقفين غير الرأسماليين أو العماليين يجب عليهم أن يلعبوه من أجل تحرير الجماهير من السيطرة البرجوازية. وبهذا فإن الصراع الطبقي لدى جرامشي لا يحصر في المجال المادي ولكن يمتد ليشمل المجال الفكري والثقافي. إنه من خلال هذا التصور للدور الخاص للمثقفين تبرز نخبوية جرامشي [١٦، ص ١٦٧ و ١٦٨].

أما ماكس فيبر وهو في القطب الآخر في الفكر السياسي الغربي الحديث المضاد

للماركسية فقد كان لديه اتجاهات نخبوية أيضًا. لقد اعتقد فيبر بأهمية العقلانية لنشوء المجتمع الحديث واعتقد إن أفضل وسيلة عقلانية لإدارة المجتمع الحديث هي البيروقراطية. وبينما إن البيروقراطية من الممكن إخضاعها للمجتمع الديمقراطي في المراحل الأولى من التحديث إلا أن زيادة تعقد المجتمع نتيجة لزيادة العقلنة تجعل من الضروري إفساح المجال للبيروقراطيين والخبراء لإدارة هذا المجتمع، أي تخضع الديمقراطية للبيروقراطية والتسلسل الهرمي للسلطة. لقد رأى فيبر إن وجود قادة كرزماتيين ضروري من أجل الحد من سلطة البيروقراطية والعقلانية لمصلحة أهداف الإنسان الثقافية والروحية. ولا شك أن مثل هذا القائد أو القادة الكرزماتيين أيضًا نخبة تحكم المجتمع [١٧، ص ص١٢٠-١٢٨ و ١٨، ص٩٢].

وعمومًا نستطيع تقسيم الفكر النخبوي الغربي الحديث إلى عدة أقسام، بناءً على نظرة الكاتب إلى أساس حكم النخبة. فهناك النظرة التنظيمية التي تنظر إلى أن حكم النخبة يعتمد بشكل كبير على امتلاكها للمهارات التنظيمية الضرورية للحكم. في كتابه «الطبقة الحاكمة» The Ruling class اعتقد موسكا Mosca إنه في أي نظام سياسي سواء كان ملكيا، ديمقراطيا أو أوليجاركيا فإن هناك طبقتين الأولى هم النخبة أو القلة الحاكمة والثانية هي الكثرة المحكومة. وإن نجاح النظام السياسي، بصرف النظر عن نوعه، يعتمد على قدرة النخبة على تجديد نفسها من خلال تجنيد العناصر الموهوبة في المجتمع [١٩، ص٥٠].

إن مكانة النخبة نابعة من امتلاكها لشيء ثمين بالنسبة للمجتمع الذي تعيش فيه. قد يكون ذلك الشيء هو الثروة، المكانة الدينية. .الخ. ولكن «قوة» النخبة وسلطتها ينبع أساسًا، بناء على موسكا، من امتلاكها لقدرات تنظيمية أعلى تمكنها من حكم القوى الأخرى في المجتمع، بينما إن الكثرة الجماهيرية ليسوا منظمين ولا يمتلكون هدفًا واحدًا. لهذا فإن موسكا يعزو تسلط النخبة القلة على الكثرة الجماهيرية إلى افتقاد الجماهير للتنظيم.

ولكن موسكا يفرق بين الأنظمة النخبوية بناء على عاملين: (١) اتجاه تدفق السلطة في المجتمع. (٢) مصدر التجنيد السياسي للطبقة الحاكمة. إن السلطة في أي منظمة سياسية تتدفق إما من الأعلى (النظام الأوتوقراطي) أو من الأسفل (النظام

الليبرالي). في النظام الأوتوقراطي فإن السياسيين يعينون للسلطة من خلال سياسيين أعلى منهم. أما في النظام الليبرالي فإن الحكام يمنحون السلطة من المحكومين. إن الأوتوقراطية والليبرالية هي «أنماط مثالية» للأنظمة السياسية، أما الأنظمة السياسية في واقع الحياة السياسية فهي تتطابق معها إما بدرجة أقل أو أعلى [٢٠، ص٣٧].

وفيما يختص بالتجنيد السياسي للطبقة الحاكمة فإن موسكا يميز بين النظام النخبوي الارستقراطي (عندما يكون الأعضاء الجدد في النخبة الحاكمة هم من أبناء الطبقة الحاكمة القائمة) والنظام النخبوي الديمقراطي (عندما يكون تجديد النخبة الحاكمة يتم من قبل الطبقات الأدنى المحكومة).

أما روبرت ميشيلز Robert Michels فإنه يفترض في كتابه «الأحزاب السياسية» Political Parties إن كل المنظمات والتنظيمات الاجتماعية محكومة بالقانون الحديدي للأوليجاركية iron law of oligarchy والذي يعني أن الحكم النخبوي ينبثق من حتمية التنظيم وامتلاك النخبة لقدرات تنظيمية أعلى. لذا فهو ينتمي إلى الاتجاه التنظيمي النخبوي مثل موسكا. ويفصل ميشيلز في شرحه للقانون الحديدي للأوليجاركية ليقول إن البنية التنظيمية لأي جمعية منظمة تؤدي حتميا لنخبة «إن من يقول تنظيم أو منظمة يقول أوليجاركي».

ولاختبار فرضيته درس ميشيلز الأحزاب الاشتراكية الأوروبية خصوصًا الحزب الاشتراكي الألماني. إن من المفروض في الأحزاب الاشتراكية بصفتها أحزابًا عمالية أن تظل قريبة ممن تمثلهم وتدافع عن حقوقهم وهم العمال، وبالتالي فإنه من المفروض أن يكون أبعد الأحزاب عن النخبوية. لذا فإن دراستها مهمة لاختبار مدى صحة فرضية ميشيلز. لقد توصل ميشيلز من هذه الدراسة إلى التالي:

١ ـ إن أي تنظيم كبير يحتاج لقيادة تقوده وتحافظ على تماسكه. إن التنظيم سيعطي السلطة إلى هؤلاء القادة لتمكنهم من تأدية واجباتهم.

٢ ـ إن الملاحظة السابقة صحيحة حتى بالنسبة للأحزاب الاشتراكية، ففي داخل كل حزب هناك نخبة بروليتارية تتوافق مع البروليتاريا في الأصل ولكنها تختلف معها في كل شيء آخر. لقد غيرت هذه النخبة العمل اليدوي بالعمل المكتبي، والرواتب بدلاً من الأجور، كما أنها تقلد طريقة الحياة البرجوازية. أصبحت الأعمال الحزبية هي مهنة هذه النخبة التي تمكنها من الصعود في السلم الاجتماعي.

٣ ـ إن القانون الحديدي للأوليجاركية ينطبق على كل التنظيمات الاجتماعية حتى الدولة الديمقراطية . إن الأغلبية لا تستطيع أن تحكم رغم مشاركتها في التصويت خلال الانتخابات . إن كل القرارات المهمة تصفها الأوليجاركية أو أقلية قوية ، وعلى أية حال فإن ميشيلز يعتقد أن الديمقراطية تسمح بالتأثير غير المباشر للناس العامة ، ولكن هذا يعيق ويضبط ولكنه لا يمنع الأوليجاركية [٢٠ ، ص ص ٤٢-٤٥ ؛ ٢١ ، ص ٢٨٨ و ٢٨٩ ؛ ٢٢ ، ص ٥٠ و٥١] .

وهناك أيضًا الاتجاه النفسي في النظر للنخبة ، ويمثل هذا الاتجاه باريتو Parato . ففي كتابه «العقل والمجتمع» The Mind and Society يقول باريتو إن النخبة تتكون من الأشخاص البارزين بمختلف النشاطات في المجتمع . ولقد وصلوا إلى مراكزهم بسبب قدراتهم ، وبسبب صفات نفسية معينة يمتلكونها .

ثم يميز باريتو بين نوعين من النخبة :

١ ـ نخبة حاكمة مكونة من الأشخاص الذين يلعبون دورًا بارزًا في الحكم واتخاذ القرارات المصيرية للمجتمع .

٢ ـ نخبة غير حاكمة : مكونة من الأشخاص البارزين الذين لا يمارسون أعمالاً سياسية . ولكن باريتو غير من بعض مواقفه . يكون هذا التقسيم صحيحا في الحالة النظرية للتنافس الكامل ، ذلك أن عوامل مثل الثروة ، أصل المولد والفساد تمنع هذه الحالة النظرية .

لذا لجأ باريتو إلى تبسيط أكثر لمفهوم النخبة ليضم ببساطة كل أولئك الذين يحتلون مناصب قيادية . ثم ينظر باريتو إلى تاريخ البشرية كتاريخ للعلاقة بين النخبة وغير النخبة .

وفي إطار شرحه لكيفية تمكن النخبة من السيطرة على المجتمع قدم باريتو ما أطلق عليه اسم الرواسب residues . الرواسب هي الغرائز أو الحالة العقلية state of mind والمزاجية لأعضاء المجتمع . وهناك نوعان من الرواسب :

١ ـ رواسب تعكس غرائز التأمل والربط (الدوافع التي تدفع الإنسان ليضع الأفكار مع بعضها البعض من خلال استعمال الخيال . إن الأيدولوجيات والتألفات السياسية تنبع من هذه الغرائز الفاعلة والمبدعة) .

٢ ـ رواسب تعكس غرائز الاستمرارية الكلية وهي الميول لتعزيز المواقف عندما تكون قد تأسست وهي تظهر في غرائز الاستمرارية والاستقرار والنظام.

إذا سيطرت على المجتمع الرواسب من النوع الأول فإن نخبته تستعمل الإقناع لإحكام سيطرتها. لذا فهي تخترع الأيدولوجيات لإقناع الجماهيروكسبها. أما إذا سيطرت على المجتمع النوع الثاني من الرواسب فإن النخبة تستخدم القوة لضمان الضبط الاجتماعي. وعلى هذا فإن الأنظمة السياسية بالرغم من أنها كلها أوليجاركية أو نخبوية إلا أنها تنقسم إلى نوعين بناء على نوعية النخبة:

١ - أنظمة يحكمها نخبة تمتلك النوع الأول من الرواسب.

٢ ـ أنظمة تحكمها نخبة تمتلك النوع الثاني من الرواسب.

كما تحدث باريتو عن أنظمة مختلطة بين النوعين المثالين: إن الأنظمة النخبوية المختلطة تجمع بين الذكاء والقوة أو باستخدام مصطلحات ميكافيللي تجمع بين سياسة الثعلب والأسد [٢٠، ص ص٤٥-٤٩؛ ٢٢، ص ٥٢ و٥٣].

أما الاتجاه الاقتصادي في النظرة النخبوية الحديثة فيمثله برنهام. لقد قدم برنهام نموذجًا منهجيًا يخلط بين النخبوية والماركسية في كتابه «الثورة الإدارية» Managerial Revolution. ومثل موسكا وميشيلز وباريتو اعتقد برنهام إن السياسة هي صراع على الثروة والسلطة بين مجموعات مختلفة في المجتمع. وإنه في كل المجتمعات هناك مجموعة صغيرة تسيطر على عملية صناعة القرار. كما أن التغير في النخبة هو مصدر التطور الاجتماعي. ولكنه أيضًا استفاد من الماركسية الفكرة التي تقول إن الذي يسيطر على وسائل الإنتاج هو الذي يحتل ويسيطر على كل مظاهر القوة والسلطة في المجتمع. إن قوة النخبة الحاكمة تضعف عندما تحتل نخبة أخرى السيطرة على وسائل الإنتاج أو تبتكر أفكارًا جديدة لنمط إنتاج جديد. وفي تحليله لأزمة الرأسمالية يعتقد برنهام إن الرأسماليين بدأوا يفوضون المزيد من الصلاحيات للتنفيذيين والمديرين المهنيين وبالتالي فإن «النخبة الإدارية المهنية» هم المسيطرون الحقيقيون على القوة والسلطة. إن هذه السيطرة ستتطور لتصبح سيطرة مطلقة. وبالتالي فإن الطبقة الرأسمالية ستختفي. ولكن ليس لمجتمع لا طبقي كما يزعم الماركسيون، ولكن ليحل محلها النخبة الإدارية التكنوقراطية [٢٢، ص ٥٤ و ٥٥؛ ٢٣، ص ٥٦ و ٥٧].

أما الاتجاه المؤسسي في النظر إلى النخبة، فيمثله عالم الاجتماع الأمريكي س. رايت ميلز C. Wright Mills في كتابه The Power Elite «نخبة القوة»، يتفق ميلز مع برنهام في أن أساس سلطة النخبة تعزى إلى البنية الاجتماعية الاقتصادية للمجتمع وليس للقدرات التنظيمية أو الصفات النفسية للنخبة. ولكن بينما يعتقد برنهام إن القوة تنبع من السيطرة على وسائل الإنتاج فإن ميلز يراها مرتبطة بمجموعة من المؤسسات التي تضم الجيش، الشركات الكبرى، والتنفيذيين في المجتمع الأمريكي.

ويعتمد تلاحم النخبة elite cohesion على العلاقات بين قادة هذه المؤسسات إلى حد كبير. ويبلغ هذا التلاحم قمته عندما يكون هناك تبادل في المراكز بين أعضاء النخبة. مديرو الشركات الكبرى يتحولون إلى سياسيين أو قادة عسكريين يتحولون إلى مديرين أو سياسيين.

ورصد ميلز نخبة معينة تحكم المجتمع الأمريكي تضم القادة السياسين والعسكريين ومديري الشركات الكبرى. إن هذه النخبة تتحكم في صناعة أهم القرارات الحيوية في المجتمع وبالتالي فلديها القدرة على صناعة التاريخ [١٨، ص٥٥ و ٥٦].

أما اتجاه الثقافة السياسية في النظر إلى النخبة فيمثله الموند وفيربا. في دراستهم المقارنة للثقافات السياسية، درس الموند وفيربا خمس ديمقراطيات تمثل قطاعًا واسعًا من التجارب السياسية والتاريخية: الولايات المتحدة، بريطانيا، ألمانيا، إيطاليا والمكسيك. ومن دراستهم وتحليلهم للنظام السياسي البريطاني، أسسوا نموذجًا مثاليًا للثقافة الديمقراطية «الثقافة المدنية» The civic culture. وهذه الثقافة هي ثقافة سياسية مختلطة. ففيها هناك عدد من الأفراد الذين يشاركون في السياسة، ولكن الكثرة تأخذ الدور السلبي التابع لأسباب ثقافية.

إن الثقافة المدنية، بكل تناقضها في المواقف السياسية، كانت مناسبة وجيدة بحسب رأي الموند وفيربا للأنظمة السياسية الديمقراطية، لأنها تعمل توازنًا بين سلطة الحكومة والتجاوب، بين الإجماع والاختلاف، بين تأثير المواطن وسلبيته. إنها الثقافة السياسية الوسطية التي يحافظ عليها من خلال «الخرافة الديمقراطية وكفاءة المواطن» في المشاركة السياسية.

وبهذا فإن الثقافة السياسية المدنية تخدم كتبرير أيديولوجي لعدم المبالاة السياسية

ولعدم المشاركة في النظام الديمقراطي. إن عدم مشاركة الشخص السياسية تفسر لا من خلال الحرمان التراكمي، الفقر، انعدام التعليم، انخفاض نسبة الاطلاع الإعلامي، التي من الممكن أن تحرم الشخص من رأس المال السياسي ولا بسبب من أن هذا الشخص أو الأشخاص غير المشاركين يتم منعهم من هذه المشاركة بطريقة منظمة ومنهجية من قبل النخبة ولكنها تفسر بأن هؤلاء الأشخاص راضين عن النظام السياسي وطريقة عمله [١٤، ص ٩٠ و ٩١؛ ٢٤، ص١٤].

وباختصار فإن التفسير الثقافي للنخبة يقول إن وجود النخبة وحكمها هو بسبب عوامل ثقافية تجعل الجماهير غير مبالية سياسيًا بسبب ثقتها في القادة السياسيين، وبسبب تجاوب هؤلاء القادة مع الرغبات الأساسية للجماهير، وبالتالي فإن الكثرة تقبل بحكم القلة من خلال الرضا عن حسن تدبيرهم للأمور.

الخاتمة

قمنا في هذا البحث بتسليط الضوء على الاتجاهات النخبوية في الفكر السياسي الغربي. ثم بينا كيف تعامل بعض المفكرين الغربيين مع مشكلة النخبة. أي كيف ضمنوا أن النخبة «القلة» تحكم لمصلحة العامة «الكثرة» ولا تتعسف في استعمال السلطة لمصلحتها الخاصة.

لقد اعتقد أفلاطون أن هناك حقيقة موضوعية قابلة للاكتشاف، وأن الطريقة الوحيدة للوصول إليها هو أن تعطى كل الصلاحيات الضرورية للملك الفيلسوف لقيادة الناس إليها. لم يكن أفلاطون بالفعل مهتما بتعسف النخبة في استعمال السلطة ولكن كان مهتمًا بتلاحم وجودة النخبة، وبينما كان يصمم دولته المثالية التي يحكمها نخبة مؤهلة ومتلاحمة قدم بعض الضمانات للناس من تعسف هذه النخبة.

أما مونتسكيو فكان نسبيًا. فلم يعتقد أن هناك دولة مثالية. لقد اعتقد مونتسكيو أن أفضل شيء ممكن هو أن تكون قوانين الدولة متطابقة مع ظروفها التاريخية والاجتماعية والاقتصادية. لقد كره مونتسكيو بعمق النظام الجبري الديكتاتوري. لذا فقد كان مهتما بتقديم ضمانات ضد الديكتاتورية. لذا فقد تبنى فكرة فصل السلطات وأعطاها صيغتها القانونية والسياسية الحديثة. لقد اعتقد مونتسكيو أن المجتمع الذي

يتقاسم فيه الملك والارستقراطية الحكم ويعطي فيه نوعًا من المشاركة الضيقة للعامة هو أفضل نظام حكم.

أما ميل فقد فكر بالإنسان على أساس إنه كائن تقدمي. وبينما إنه لم يقل إن هناك حقيقة موضوعية ممكن الوصول إليها (مثل أفلاطون) فإنه كان مهتمًا بإعطاء كل فرد بيئة صحية للتقدم. ولكن ميل لم يكن فوضويا (اناركيا) فلقد طالب بحكومة تمثيلة نيابية من أجل الضبط الاجتماعي الضروري للتقدم. لقد ضمن مكانة خاصة للمثقفين في مشروعه المثالي، لإدراكه أهميتهم في قيادة البشرية نحو الأخلاقيات العليا. ولكنه كان مصراً على ضمان الحرية، خصوصًا حرية التعبير عن الرأي، كنقطة أصلية ضد الطغيان وكشرط للتقدم.

أما المفكرون الحديثون فإنهم يميلون إلى الدراسة الواقعية للسياسة والتي تقودهم إلى الاعتراف بوجود النخبة وأهميتها السياسية البالغة. وقد صرفوا كثيراً من اهتمامهم إلى الكيفية التي تستطيع بها النخبة فرض سيطرتها على الجماهير بغض النظر عن تقويمهم الأخلاقي لهذه السيطرة إلا نادراً.

وبهذا فإنه خلافًا للانطباع السائد بأن الفكر السياسي الغربي هو فكر ديمقراطي خالص أثبتنا في هذا البحث الاتجاهات النخبوية حتى داخل الاتجاهات الفكرية الديمقراطية. إن الديمقراطية تعني أن الجماهير من العامة هي التي تحكم نفسها بنفسها. إنها تعني أن هذه الجماهير لها رأي محدد واضح وعقلاني، وأنهم يقومون باختيار «ممثلين» أو نواب لتطبيق ما يراه الناس صالحًا. وبهذا فإن عملية اختيار النواب هي عملية ثانوية للعملية الأساسية الديمقراطية التي هي وضع عملية صنع القرار بيد الناخبين(*) [٢٥، ص٢٦٩]. لقد أثبتنا في هذه الدراسة أن هذا ليس رأي المفكرين الغربيين.

إنه بالتأكيد ليس رأي أبي الفلسفة السياسية الغربية أفلاطون الذي لم يكن يملك أدنى ثقة في الجمهور. وكان يرى إن الفلاسفة هم فقط المؤهلون لقيادة الدولة، وأن فضيلة الجمهور هي الخضوع لسلطة الحاكم، الفيلسوف. وهي كذلك ليست رأي مونتسكيو الذي كان يعتقد أنه يجب الاحتفاظ بمكان خاص للملك وللارستقراطية

* وهذا ما أسماه شومبيتر النظرة الكلاسيكية للديمقراطية، انظر: [٢٥].

داخل النظام السياسي. وهو كذلك ليس برأي ميل الذي كان يرى أن دور الجماهير يكاد ينتهي بانتخاب «نواب» يديرون بمساعدة «الخبراء» الجهاز السياسي. وهو بالتأكيد ليس رأي المفكرين الغربيين في العصر الحديث الذين رأوا أن حكم النخبة هو حتمي «موسكا وباريتو وميشيلز» وأن المشاركة الفعالة والمستمرة من الجماهير في السياسة تنافي «الثقافة المدنية» الضرورية لاستقرار النظام الديمقراطي «الموند وفيربا».

إننا لا نستطيع في دراسة قصيرة مثل هذه تغطية جميع المفكرين السياسيين الغربيين ولكن حسبنا أننا ألقينا الضوء على الاتجاهات النخبوية في الفكر السياسي الغربي تاركين المجال لمزيد من الدراسات في هذا المجال.

على أن هدفًا آخر لهذا البحث كان هو تبيان كيف تعامل المفكرون الغربيون مع مشكلة النخبة وكيف وضعوا الضمانات الكفيلة بعدم التعسف في استعمال السلطة من قبل النخبة. وفي هذا المجال تعرضنا لتعامل كل من أفلاطون ومونتسكيو وميل مع مشكلة النخبة. أما الفكر السياسي الغربي الحديث فإنه عمومًا يميل إلى تبني ضمانات مونتسكيو وميل ضد النخبة وهي المطبقة حاليًا في الأنظمة السياسية الغربية.

المراجع

[١] Givvetz, Harry. *Democracy and Elitism*. New York: Charles Scribner's Sons, 1967.

[٢] Sabine, George H. A *History of Political Theory*, 3rd ed. New York: Holt, Rinehart and Winston, Inc., 1961.

[٣] Wolin, Sheldon S. *Politics and Vision*, *2nd* printing. Boston: Little, Brown and Company, 1960.

[٤] Bluhm, William T. *Theories of the Political System*, *3rd* ed. New Jersey: Prentice-Hall Inc., Englewood Cliffs, 1978.

[٥] Kleosko, George. *The Development of Plato's Political Theory*. New York and London: Methuen, 1986.

[٦] Plato. *The Republic*, Translated by Francis M. Comfort, Oxford: Oxford University Press, 1982.

[٧] Inkeles, Alex and Bauer, Raymond A. The Soviet Citizen: Daily Life in a Totalitarian Society. As cited In: J. Armstrong, *European Administrative Elite*. Princeton: Princeton University Press, 1973.

[٨] مجاهد، حورية توفيق. *الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده*. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٦م.

[٩] Harmon, M. Judd. *Political Thought from Plato to the Present*. New York, London: McGraw-Hill Book Company, 1964.

[١٠] Strauss, Leo and Cropsey, Joseph. *History of Political Philosophy*. Chicago: Rand McNally & Company, 1963.

[١١] Montesquieu. *The Spirit of the Laws*, Translated by Thomas Nugent. New York: Hafner Press, 1949.

[١٢] Hamburger, Joseph. *Intellectuals in Politics, John S. Mill and The Philosophic Radials*. New Haven and London: Yale University Press, 1971.

[١٣] Mill, John S. On Liberty, In: *Essential Works of John S. Mill* (edited by Max Lemer). New York: Bantam Books, Inc., 1961.

[١٤] Bill, Mames and Hardgrave, Robert. *Comparative Politics*. Columbus: Charles E. Merrill Publishing Company, 1973.

[١٥] Gramsci, A. *Selection from the Prison Notebooks*, Q. Hoare and G. Noweh-Smith (eds.). London: Lawrence and Wishart, 1971.

[١٦] Vincent, Andrew. *Theories of the State*. Oxford, Uk: Basil Blackwell, 1987.

[١٧] Weber, Max. Politics as a Vocation, In: Max Weber Translated by H. H. Gerth and C. Wright Mills. London, Routhledge & Kegan Paul, 1977.

[١٨] Chilcoted, Ronald H. *Theories of Comparative Politics, The Search for a Paradigm*. Boulder, Co: Wesview Press, 1981.

[١٩] Mosca, G. *The Ruling Class*. New York: McGraw Hill, 1939.

[٢٠] Parry, Geraint. *Political Elites*. London: George Allen and Unwin Ltd., 1971.

[٢١] Michels, Robert. *Political Parties*. Glenco: Free Press, 1915.

[٢٢] المنوفي، كمال . *نظريات النظم السياسية* . الكويت : وكالة المطبوعات، ١٩٨٥ .

[٢٣] Brunham, James. *The Mangerial Revolution*. London: Putnam, 1942.

[٢٤] Almond, Gabriel A. and Sindny, Verba. *The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations*. Princeton: Princeton University Press, 1963.

[٢٥] Schumpeter, Joseph. *Capitalism, Socialism and Democracy*. London: A llen and Unwin Ltd., 1954.

The Problem of Elite in The Western Political Thought

Abdullah F. Al-Lheedan

Assistant Professor, Political Science Dept., College of Administrative Sciences, King Saud University, Riyadh, Saudi Arabia.

(Received 18/6/1416, accepted for publication 7/11/1416 A.H.)

Abstract. Unlike the common belief that the western Political thought tend to be democratic, this paper argues that still there are elitist tendencies in this thought. It is the goal of this paper to study these tendencies in the thought of Plato, John S. Mill and some of other western thinkers of the Modern age. Another goal of this paper is to study how the western thinkers manage the problem of the elite (that it does not abuse power and that it rules for the good of the Many). In this particular realm the western political thought developed new and different arrangements.